

العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات

المدرس المساعد أيمن عبد الكاظم جبار الكريطي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

عكست إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية العلاقات الخاصة التي تربط هذه الدول وقد مثل المجلس تطوراً نوعياً في مجال العمل العربي المشترك، حيث كان أول تنظيم جماعي عربي فرعي يتم أنشاؤه إلى جانب الجامعة العربية منذ ظهورها عام ١٩٤٥.

استهدف المجلس تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين أعضائه، للوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، عبر تحرير التجارة البينية، وإقامة اتحاد جمركي وسوق عربية مشتركة، والعمل على توحيد العملة، لان الاندماج النقدي يعتبر أعلى مراحل التكامل الاقتصادي الذي يتوجه في نهاية المطاف إلى توحيد سياسي كامل، كما في حالة ألمانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة نفسها وأخيراً الاتحاد الأوروبي في نهاية القرن العشرين الماضي.

الاقتصادية مما يعزز الاستقلال الاقتصادي
(السياسي).

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف إلى مجلس التعاون الخليجي من خلال تأسيسه ومسيرته والتطورات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي ودور العملة الخليجية في تعزيز العلاقات البينية بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

من اجل الوصول إلى هدف البحث اتبع الباحث المنهج الاستقرائي المستند إلى دراسة النظريات الاقتصادية وتحليل البيانات.

يعتبر قرار الوحدة النقدية خطوة جريئة من نوعها على المستوى العالم العربي في التاريخ المعاصر، وتأتي هذه الخطوة نتاجاً عملياً لقرارات القمة الخليجية وتضمن إصدار العملة الخليجية الموحدة ربط جميع العملات الخليجية بالدولار الأمريكي في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢، والاتفاق على تحديد معايير التوافق (convergence criteria) وسعي هذه الدول لتطبيقها بهدف إصدار العملة في عام ٢٠١٠. وقد تناولت الدراسة الخلفية التاريخية لمجلس التعاون ومسيرته وحصيلة التعاون ومستقبل العملة الخليجية.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها (إن قيام الوحدة النقدية الخليجية يعزز من قدرة الاقتصادات الخليجية في مواجهة الأزمات

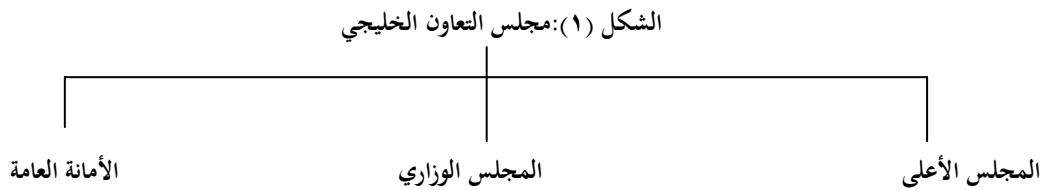
أولاً: مجلس التعاون الخليجي: التأسيس والمسيره

جاءت إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار (١٩٨١) انعكاساً للعلاقات الخاصة والسمات المشتركة لدول الخليج العربي ولتشابه أنظمتها وتمائل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني وتقاربها الثقافي والحضاري واستهدافا لتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين أعضائه للوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي^(١). حينما حدد أمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح مناقشة هذا الموضوع مع دولة الإمارات وقد حدد بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزراء خارجية دولة الكويت والإمارات تجتمع مرتين في السنة وعلى اثر ذلك نشطت جهود المسؤولين لإقامة تنظيم إقليمي وتحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية وفي عام ١٩٧٨ زار الشيخ سعد العبد الله كل من (السعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان) ودعا إلى ضرورة اتخاذ خطوات ايجابية لغرض تنظيم مشترك

وكانت الجهود المكثفة لإنشاء مثل هذا التكتل ومع مؤتمر القمة الحادي عشر المنعقد في الأردن عام ١٩٨٠ الذي أكد فيه أمير دولة الكويت إنشاء اجتماعه مع زعماء دول الخليج تصور دولة الكويت لإيجاد تنظيم مشترك للتعاون⁽ⁱⁱ⁾.

وفي مؤتمر القمة الإسلامية بالطائف في الرياض عام ١٩٨١ اجتمع كل من زعماء الدول الست بقمة خليجية قاموا بالتداول حول تنظيم تعاوني وكان هنالك ثلاثة مقترحات لكل من السعودية والكويت وعمان فبالنسبة للمقترحين السعودي والعماني ركزوا على الجانب الأمني بينما اقترح الكويت ركز على الجانب الاقتصادي وتم الأخذ بالمقترح الكويتي حيث قامت الدول الست بالتوقيع على النظام الأساسي في ١٩٨١/٥/٢٥ وتم إنشاء مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١/٢٥/أيار/ يكون مقرها الرياض وتسمية أول أمين عام له هو عبد الله يعقوب بشاره⁽ⁱⁱⁱ⁾.

ويتكون مجلس التعاون الخليجي من هيكل تنظيمي وكما مبين في الشكل التالي:-



المصدر : - من أعداد الباحثة

تتبعه هيئة تسوية المنازعات تقوم هذه الهيئة بإصدار توصيات وليس قرارات حسب تقاريرها وترفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يلزم إما المجلس الوزاري يتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، ويعقد اجتماعاته كل

نلاحظ في الشكل أعلاه إن المجلس يتألف من المجلس الأعلى حيث يمثل أعلى سلطة ويتألف من قادة دولة الأعضاء ورئاسة دورية حسب الحروف الهجائية للدول مهمته وضع السياسة العليا والخطوط الأساسية التي يسير عليها

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي عصفت بالمنطقة إلا إن المجلس استطاع تحقيق التعاون سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فبالنسبة إلى المستوى الداخلي ابرم العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة واتفاقية العملة الخليجية الموحدة، المقرر صدورها عام ٢٠١٠ بالإضافة إلى القوانين والأنظمة الخاصة بالتعليم والصحة والقضاء، وكان للمجلس دور على المستوى الخارجي حيث قام بتوحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه القضايا الإقليمية بحيث كرسّت الدول الأعضاء كافة إمكانياتها لخدمة قضايا الأمة وخاصة الفلسطينية واللبنانية.^(vii)

وخلال مسيرته مر المجلس التعاون بثلاثة مراحل وهذه المراحل متداخلة نتيجة تفاعل إحداثها وسوف نتناول المراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: من تأسيسه عام ١٩٨١ وحتى حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١

تعتبر هذه المدة العقد الأول للمجلس حيث واجه العديد من التحديات ابتداء بالحرب العراقية الإيرانية للفترة الواقعة ما بين عام ١٩٨١-١٩٨٩ هذا من الجانب السياسي^(viii). إما من الجانب الاقتصادي فقد حقق انجازات كان لها التأثير على التكامل الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وفي عام ١٩٨٧ قام المجلس بإحداث خطوة مهمة تجاه دول الأعضاء هي الإقرار على نظام الإقراض النفطي بينما عام ١٩٨٨ أيضا قرر خطة الطوارئ الإقليمية لمنتجات البترولية بهدف التعاون في ما بينها، بالإضافة إلى توسع علاقاته مع باقي الدول العربية^(ix).

ثلاثة أشهر، وينحصر عمله يقترح السياسات والتوصيات لكافة المجالات، بالإضافة إلى التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى، وإعداد جدول أعماله يلي المجلس الوزاري الأمانة العامة وتتكون من أمين عام المجلس ويتم اختياره لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد وله ثلاثة أمناء ومساعدين عمله يقوم بمتابعة وتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والوزارة من قبل الدول الأعضاء وليس واجبها إملاء القرارات على الدول الأعضاء^(iv). بالإضافة إلى هذه الأجهزة تم استحداث عدد من الأجهزة والآليات منها^(v):

أ- الهيئة الاستشارية تابعة للمجلس الأعلى.
ب- آلية القمة التشاورية التي اقرها المجلس الأعلى في أبو ظبي عام ١٩٨٨.

ج- إنشاء العديد من المؤسسات المشتركة منها:

١. المكتب الفني للاتصالات.
 ٢. هيئة المواصفات والمقاييس
 ٣. مركز التحكيم التجاري.
 ٤. مكتبة البعثة الدائمة.
 ٥. برنامج التعاون الخليجي لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
 ٦. برنامج اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية.
 ٧. مؤسسة الخليج للاستثمار.
 ٨. مكتب براءات الاختراع.
- وقد وردت الأهداف الاقتصادية للمجلس في خمسة وثائق منها^(vi):

- أ- النظام الأساسي.
- ب- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.
- ج- أهداف وسياسات خطط التنمية.
- د- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية .
- هـ- السياسة الزراعية المشتركة.

الأهمية الاقتصادية لنفط المنطقة بالإضافة إلى تعرض دول المجلس لخسائر اقتصادية نتيجة انخفاض سعر النفط أدى إلى ضرر بالاستثمارات الخليجية بالخارج حيث بلغت ١,٤ تريليون دولار، فضلاً عن تأثر حركة الاستثمار داخلها بشكل عام حيث وصلت الخسائر إلى ٤٠ مليار دولار بالأيام الأولى بسبب الهجمات على واشنطن ونيويورك^(xi).

جاءت الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ مكملة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨١ حيث تم عقدها في عام ٢٠٠١ ووطورت بعض النصوص كالاتحاد الجمركي حيث بدأت بإجراءات الاتحاد وبداية تنفيذه في عام ٢٠٠٣ بين الدول الأعضاء وبذلك دخلت هذه الدول مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي مكونة بذلك كتلة اقتصادية ضخمة وصل ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ إلى ٦٠٩.٤٩١ مليار دولار^(xii). وترتب عن هذا الاتحاد الجمركي فرض الدول الأعضاء الست فيه تعريف جمركية موحدة بنسبة ٥% على السلع المستوردة من خارج الاتحاد كما يقوم الاتحاد بوضع سياسة موحدة لحماية الإنتاج الوطني، والتنسيق في المواقف التفاوضية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومن الانعكاسات الاقتصادية لقيام الاتحاد تحفيز التبادل التجاري بين دوله مع العالم الخارجي، وذلك بتخفيض كلفة المعاملات التجارية وتسيير التجارة كخدمات الموانئ والنقل والمواصلات والاتصالات، كما قرر المجلس إعفاء المنشآت الصناعية في دوله من الرسوم الجمركية على وارداتها من مدخلات الإنتاج وفقاً لضوابط محددة^(xiii).

بالإضافة إلى الاتحاد الجمركي جاءت الخطوة الثانية للدول الأعضاء هي السوق المشتركة

المرحلة الثانية : العمل في ظل الأزمات

تعتبر هذه المرحلة أصعب حقبة في تاريخ المجلس لما شهدتها من متغيرات وإحداث دولية كان الخليج مسرحاً لها ولعل التحدي الأبرز في هذه المرحلة هو غزو العراق للكويت وتفويض دولتها، ثم دعوة القوات الأجنبية وما أفرزته حرب تحرير الكويت من آثار سلبية على المنطقة وتكبلها بالتزامات تجاه العرب تحت ضغط الحاجة لتلبية المتطلبات الأمنية لها هذا من الجانب السياسي^(x). إما من الجانب الاقتصادي أيضاً واجه تحديات منها ما حصل في تقلبات أسعار النفط عالمياً وبالأخص عام ١٩٩٨ بحيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى أقل من ١٠ دولارات بحيث الحق ضرراً بالاقتصاد الخليجي وتراكم العجزات المالية وارتفاع المديونية وضرر بالمشاريع الإنتاجية، إلا إن هذه الحقبة شهدت زيادة التعاون بين دول الأعضاء بهدف مواجهة التقلبات المحتملة في السوق العالمية للنفط.

المرحلة الثالثة : من إحداث الحادي عشر من أيلول حتى الآن

لاشك إن إحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ قد بدلت صورة العالم بما أفرزته من آثار على الصعيد العالمي، وعلى الرغم من إن العالم كله قد تأثر بهذه الإحداث إلا إن دول الخليج كانت بين الدول التي نالت الحظ الأكبر منه، وبعيدا عن شرح النتائج السياسية لهذه الإحداث، فإن الجانب الاقتصادي لم ينل القسط الوافي من التحليل لأن دول المجلس قد تأثرت بعد إن أعلنت الولايات المتحدة اتجاه البحث عن بدائل أخرى بهدف فك الارتباط مع دول الخليج مما أدى ذلك إلى إن بعض المراكز أخذت بالتراجع

والاتحاد النقدي بهدف حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات وممارسة النشاط الاقتصادي وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والعمل في القطاعات.

وتعتبر مسألة التعاون بين دول المجلس في طليعة اهتماماته منذ قيامه عام ١٩٨١ ومنذ بدايته ولحد الآن انجز الكثير من الانجازات فكان حصيلة هذا التعاون كما في المخطط التالي :-

الجدول (١): حصيلة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي

حزيران ١٩٨١	تأسيس مجلس التعاون الخليجي و (الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان)
كانون الأول ١٩٨١	توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون .
أيار ١٩٨٣	إطلاق منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون
١٩٨٦	إعادة ربط الريال العماني رسميا بالدولار الأمريكي
أيلول ١٩٩٤	لجنة المحافظين توافق على ربط شبكات الصراف الآلي الوطنية بين دول مجلس التعاون وباقي الدول العربية
تموز ٢٠٠٠	ربط الريال القطري رسميا بالدولار الأمريكي
تشرين الثاني ٢٠٠٠	دول مجلس التعاون توافق على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي
تشرين الثاني ٢٠٠١	(١) توقيع الاتفاقية الاقتصادية الجديدة وهدفت إلى أقامت اتحاد كمركي خليجي وسوق خليجية مشتركة وعملة خليجية موحدة . (٢) ربط الدينار البحريني رسميا بالدولار الأمريكي
٢٠٠٢	تأسيس الاتحاد النقدي من قبل الدول الأعضاء وكذلك ربط الدرهم الإماراتي رسميا بالدولار الأمريكي
كانون الثاني ٢٠٠٣	إطلاق الاتحاد الكمركي الخليجي وربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسميا بالدولار الأمريكي
تشرين الثاني ٢٠٠٥	اتفاق دول المجلس على معايرة التقارب الاقتصادي
تشرين الثاني ٢٠٠٦	لجنة الاتحاد النقدي قدمت مسودة حول عناصر تنسيق معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون
كانون الثاني ٢٠٠٧	أعلنت عمان تأخير انضمامها إلى الاتحاد النقدي الخليجي
حزيران ٢٠٠٧	ربط الدينار الكويتي بسلة عملات
كانون الثاني ٢٠٠٨	انطلاق سوق خليجية مشتركة
حزيران ٢٠٠٨	لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول المجلس التعاون حول انظمة وقوانين الاتحاد النقدي
كانون الثاني ٢٠١٠	موعد اطلاق العملة الخليجية

المصدر : سلطة مركز دبي المالي العالمي في الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي ٢٠٠٠ ، ص ٢٤ .

ثانياً : التطورات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي

كانت العملات السائدة في أغلبية الدول العربية هي ماريا تريزا والروبية الهندية وكان سك التايلندي في النمسا عام ١٧٨٠ بعبار ٤٣٣,١٣٦٣ قيراطا من الفضة، إما الروبية الهندية كانت مسكوكة بعبار ١٨٠ قيراطا من الفضة وتم استخدام هذه العملات في كافة أنحاء البلاد العربية.

في عام ١٩٢٨ أصبح الريال الفضي العملة الرسمية في السعودية وتم ربطه بالجنيه الإسترليني الذهبي على أساس عشرة ريالات مقابل جنيه واحد

ونتيجة للتقلبات التي حدثت في المستوى العام للأسعار العالمية للذهب والفضة عام ١٩٣١ ولعدم سيطرة السعودية عليه اضطرت إلى سحب الريال المذكور عام ١٩٣٥ وسك ريالاً جديداً عام ١٩٣٦ وأصبح رسمياً حتى عام ١٩٥٦ إما بقية الدول فقد بقيت تستخدم الروبية الهندية^(xiv).

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت غالبية الدول العربية خاضعة للدول المتحالفة خاصة (بريطانيا و فرنسا) إلا إن نزوع هذه الدول نحو الاستقلال استطاعت إن تحقق استقلالها اقتصاديا ونقديا ومصرفيا فالسعودية

انضمت إلى مؤسسة بريتون ودوز ومؤسساتها المالية عام ١٩٤٥ وإنها قامت في عام ١٩٥٦ بتأسيس مؤسسة النقد السعودية كبنك مركزي لها، بينما في عام ١٩٦١ قامت الكويت "لجنة عملة" إلا أنها في عام ١٩٦٨ استطاعت إن تؤسس بنك مركزي، إما بقية الدول ظلت محرومة من استقلالها النقدي ولم يستمر اسم الروبية الهندية للتداول نتيجة عمليات التهريب لهذه الروبيات الهندية، ونتيجة لعمليات التهريب أصدرت الهند عام ١٩٥٩ عملة مخصصة للاستعمال في أقطار الخليج عرفت " الروبية الخليجية" مساوية للروبية الهندية ومتعادلة مع الجنيه الإسترليني إلا أنها لم تكن عملة قانونية في الهند نفسها مما اثار عدم رضا دول الخليج ومحاولة التخلص من هذه الروبية^(xv).

وتعتبر الكويت أول دولة تخلت عن الروبية في نيسان عام ١٩٦١ وأصدرت عملة لها هو الدينار الكويتي وفي نفس الوقت أسست مجلس النقد وبقي الدينار هو العملة المتداولة ومرتبطة بالجنيه الإسترليني حتى عام ١٩٦٧ ثم تبعتها البحرين عام ١٩٦٤ أسست مجلس النقد بينما في عام ١٩٦٥ أصدرت دينارها الجديد المرتبط للجنيه الإسترليني، إما قطر والإمارات المعروفة بالسبع المتصالحة في ذلك الوقت أيضا حاولت التخلص من الروبية الهندية حيث استخدمت ابو ظبي ودبي الريال السعودي من مؤسسة النقد السعودية عوضا عن الروبية وفي عام ١٩٥٦ أقامت مجلس نقد قطر ودبي وإصدار عملة جديدة اسمها " ريال قطر ودبي " وأصبحت عملة قانونية وسحب الريال السعودي، إما عمان بقيت تستخدم ريال ماريا تريزا أو الروبية الهندية حتى عام ١٩٧٠ حيث تم صدور مرسوم رقمه ١٣٩٠ وتم بموجبه إنشاء "سلطة نقد

مسقط " وأصدر "الريال السعدي" وكان معادلا لجنيه إسترليني واحد^(xvi).

استطاعت دول الخليج العربي وبالأخص دول مجلس التعاون إن تحقق الكثير من التطورات سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو النقدي حيث تكاملت المؤسسات النقدية المركزية لديها فكان هنالك "مؤسسة النقد في السعودية وبنك مركزي في الكويت ومجالس نقد في البحرين وكذلك في قطر ودبي " إما عمان بقيت تستخدم الريال السعدي حتى عام ١٩٧٢ وقد تم صدور مرسوم جديد للعملة رقمه (١٣٩٢) فأسست "مجلس نقد عمان" وتم تغيير العملة من الريال العماني وبنفس المحتوى الذهبي القديم وفي عام ١٩٧٤ تم إنشاء بنك عمان المركزي، إما البحرين بقيت على دينارها إما بالنسبة للإمارات المتحدة سعت إلى إصدار عملة خاصة بالاتحاد ففي أيار عام ١٩٧٣ تم إنشاء مجلس نقد دولة الإمارات العربية المتحدة حيث كانت مهمته إصدار عملة والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي وفي نفس الشهر تم صدور درهم الإمارات لكي يحل محل العملتين وتم تحويل المجلس إلى بنك مركزي عام ١٩٨٠^(xvii).

إما البحرين فقد أقامت "مؤسسة نقد البحرين" عام ١٩٧٣ ليحل محل نقد البحرين ومهمته إصدار عملة والإشراف والمراقبة على الجهاز المصرفي للبلاد في عام ٢٠٠٦ تم تحويل المؤسسة إلى مصرف البحرين المركزي^(xviii). وقد قامت غالبية الدول (دول مجلس التعاون) بربط عملتها بالدولار أو بحقوق السحب الخاصة أو بسلة خاصة حيث ربط الريال العماني بالدولار عام ١٩٨٠ بينما الريال القطري ودرهم الإمارات والريال السعودي والدينار البحريني بحقوق السحب الخاصة في حين ربط

سعر صرف ثابت إما السعودية بالرغم من ربط عملتها بحقوق السحب الخاصة إلا أنها اعتمدت بربط عملتها فعلياً أمام الدولار بسعر صرف ثابت، إما الكويت بالرغم من ربط عملتها بسلة خاصة إلا أنها في أول كانون لثاني عام ٢٠٠٣ قامت بربط عملتها بالدولار الأمريكي بسعر تعادل ٢٩٩,٦٣ فلساً للدولار الواحد مع هامش تحرك على جانبي سعر التعادل بنسبة ٣.٥ % إلا أنها تراجعت عن ذلك في آذار عام ٢٠٠٧ وعدت إلى ربط عملتها بسلة من العملات مشير إلى التضخم السبب الرئيس^(xix).

الدينار الكويتي بسلة خاصة من عملاء شركائها التجاريين الرئيسيين مع إعطاء الوزن الأكبر فيها للدولار الأمريكي واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠١ حيث قرر مؤتمر القمة الثاني والعشرين الذي عقدته دول المجلس في كانون الأول ٢٠٠١ الذي دعا إلى إقامة اتحاد نقدي ذي عملة مشتركة في موعد لا يتعدى ٢٠١٠ ، وتبنى الدولار الأمريكي أساس مشترك لعملات هذه الدول بنهاية عام ٢٠٠٢ وقد طبقت البحرين في ٢٥ كانون الأول ٢٠٠١ بربط عملتها بالدولار الأمريكي إما عمان وقطر أيضا ربطت عملتها بالدولار الأمريكي عند

الجدول (٢): تأسيس البنوك المركزية والعملة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي

البنك	تاريخ التأسيس	العملة الوطنية	سعر الصرف بالدولار لعام ٢٠٠٦
مؤسسة النقد السعودية	١٩٥٦	ريال سعودي	٣,٧٥٠٠
البنك المركزي الكويتي	١٩٦١	دينار كويتي	٠,٢٩٠٢
مجلس نقد قطر ودبي	١٩٦٥	ريال قطري	٣,٦٤٠٠
بنك عمان المركزي	١٩٧٤	ريال عماني	٣,٦٧٢٥
البنك المركزي الإماراتي	١٩٨٠	درهم إماراتي	٠,٣٨٤٦
مصرف بحرين المركزي	٢٠٠٦	دينار بحريني	٠,٣٧٦٠

المصدر : (١) تقرير اقتصادي عربي موحد ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٤.

(٢) الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، ص ١٧٣.

كبير، أن تفضيل نظام سعر صرف معين على آخر يعتمد بشكل كبير على مرونة الصادرات والواردات للدول الخليجية التي تكون عملاتها وحدات السحب الخاصة، ومعظم الباحثين أكدوا على إن معظم مكونات التجارة الخارجية النفطية وغير النفطية لبلدان مجلس التعاون وبالتالي معظم موازينها التجارية تجعل مكاسب الاستقرار الخارجي الناجمة عن الربط بالدولار تفوق مكاسب الاستقرار الناجمة عن الربط بحقوق السحب الخاصة وذلك ناتج إلى حد كبير من إن معظم صادرات النفط وجزء كبير من الواردات والأصول

ترتبط غالبية الدول العربية وبالأخص دول التعاون عملاتها الوطنية بعملة رئيسية دولية واحدة هي الدولار الأمريكي سواء كان هذا الربط مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بوحدات السحب الخاصة حتى عام ٢٠٠٥ وان هذا الربط يضمن لدول المجلس الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وخاصة في ظل أسعار النفط المسماة بالدولار الأمريكي وعلى الرغم من التقلبات الكبيرة والمستمرة في هذه الأسعار مما أدى إلى تقليل مخاطر سعر الصرف وإلى تقليل حدة التذبذبات في العملات المحلية المقومة بالدولار إلى حد

والخصوم المالية الخارجية لبلدان المجلس يجري تقويمها بالدولار، وبالتالي ليس هنالك ما يبرر التحول إلى الربط بحقوق السحب الخاصة وهناك رأي آخر إن ربط العملة المحلية بعملة أجنبية رئيسية يجب أن يكون هناك تشابه بين السياسة النقدية والمالية للدولتين إضافة إلى إن يكون هناك تكافؤ منا بين فرص التجارة الخارجية^(xx).

إن التزام دول مجلس التعاون بإقامة اتحاد نقدي وإطلاق عملة مشتركة واحدة يجب أن يهتدي بالتجربة الأوروبية في هذا المجال ذلك إن استقرار سعر الصرف الذي يوفره ترتيب منطقة صرفة مستهدفة يتطلب تنسيقاً بين أهداف وممارسات السياسات الاقتصادية القطرية مما يقتضي بدوره تلاقياً بين المتغيرات الاقتصادية السياسية المتمثلة بالعجوزات المالية ومعدلات النمو النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لدول الأعضاء بالاتحاد^{xxi} قد أظهرت الأزمة النقدية التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي لعام ١٩٩٢-١٩٩٣ من إن نظاماً نقدياً أوروبا مستقراً أو بالتالي عملة واحدة يتطلب إرادة سياسية لتوجيه السياسات النقدية والمالية نحو ذلك الهدف الأوروبي وليس نحو أهداف قطرية صرفة، وبواسطة تحسين التنسيق بين سياساتها النقدية القطرية نجح النظام النقدي الأوروبي في تضيق الفروقات التضخمية بين البلدان الأوروبية الأعضاء مما أدى إلى الحد من عدم الاستقرار في سعر الصرف، كما أفصححت تلك الأزمات عن ازدياد الحاجة إلى إن يتحرك المجتمع الأوروبي نحو اتحاد نقدي .

ولذلك فعلى دول مجلس التعاون أو أية دولة تريد الانخراط في اتحاد نقدي إن تحقق معايير متشددة بالنسبة للتضخم واستقرار العملة وإنفاق العجز وهذه المعايير تدعى معايير "ماستريخت"

(Maastrichttreqty 1992) التي أكدت هذه المعاهدة على هذه المعايير التي سبقت الإشارة إليها في بداية بحثنا، ولقد أكد العديد من الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي جي-اي- وود (G.E.Wood) الذي تعامل مع مناطق العملة المثلى على التكاليف والمنافع التي سوف تحصل من إقامة اتحاد نقدي فهناك منافع تستطيع الدول الأعضاء إن تحصل عليها من إصدار عملة مشتركة لأن إصدار مثل هذه العملة سوف تكون وسيلة لتحقيق تنسيق بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والتنمية لهذه الدول ممهدة الطريق لإقامة اتحاد اقتصادي كامل وكذلك إن مثل هذا العمل لإصدار عملة سوف يؤدي إلى تنسيق سياساتها الاستثمارية المتعلقة بفوائدها المالية النفطية ويقود إلى خلق سوق مالية موحدة وسوف يساعد على فرض سعر صرف موحد تجاه أي من العملات الأجنبية بالإضافة إلى إن إصدار عملة سوف يوفر للدول الست المذكورة عملة قوية ومستقرة ومقبولة لأغراض المعاملات النقدية في السوق المالية العالمية وهذا يحميها من التقلبات الدورية في أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى إن إصدار هذه العملة سوف يمكن دول مجلس التعاون الخليجي من إن تتعامل في السوق الدولية بعملة تخضع قيمتها لسيطرتها ورقابتها، وليس للدول الأخرى صاحبة العملات الرئيسية، في العالم بالإضافة إلى إن هذه العملة سوف تجعل من دول الأعضاء منطقة مالية دولية مستقلة ومستقرة مما سيزيد قوتها التساومية تجاه باقي العالم مالياً واقتصادياً وتجارباً وبالرغم من هذه المنافع التي تحصل عليها الدول الأعضاء هنالك تكاليف تتحملها تلك الدول فهذه الدول تتخلى عن هيمنتها على سياساتها النقدية والمالية

فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل نقدي واقتصادي^(xxii)

ثالثاً : دور العملة الخليجية الموحدة في تعزيز العلاقات البينية

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من العراقيل لقيام الاتحاد النقدي لأنها تتعرض إلى تقلبات حادة في أسعار النفط بما يهدد إيراداتها النفطية ودخولها القومية بتذبذبات مستمرة وهذا بحد ذاته يشكل خطراً لان الطلب على النفط العالمي وسعره يتحدد بالأسواق العالمية ولا يزال النفط يساهم بمعدل يصل إلى ثلث الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي ٧٥% من إيرادات حكوماتها السنوية ومن إيرادات صادراتها ، ونلاحظ عام ٢٠٠٦ كانت صادرات النفط الخام السعودية ١٦٢,٠٢ مليون دولار أما الإمارات بلغت ٥٢,٤٣٧ مليون دولار بينما البحرين كانت ٦,٣٥٣ مليون دولار أما دولة قطر ١٧,٨٣٨ مليون دولار وفي الكويت ٥٥,٦٥٨ مليون دولار وأخيراً سلطنة عمان ١٤,٣٧٨ مليون دولار لذلك يجب على هذه الدول أن لا تعتمد اعتماداً كلياً على النفط والتوجه نحو القطاعات غير النفطية وخلق قوة عمل محلية متنامية لان هذه الدول أيضاً تعاني من ارتفاع نسبة العمالة الوافدة ومزاحمتها للعمالة الوطنية وهذا يؤثر على أجور المواطنين في سوق العمل ويؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة .

اصدر مركز البحرين للدراسات والأبحاث تقريراً استراتيجياً لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وتناول فيها ظاهرة ازدياد اليد العاملة الأجنبية التي تسيطر على ٦٠% إلى ٨٠% من فرص العمل في دول المجلس وأكد التقرير أن ذلك يتم في ظل تفاقم البطالة في اقتصادات ترتبط بالنفط حيث بلغ

والاقتصادية فكل قطر من الأقطار سيضطر إلى إن يطبق السياسة النقدية وسياسة الصرف اللتين سيطبقها الاتحاد بالنسبة إلى العملة الموحدة مما سيضطر البنوك المركزية المحلية إلى التخلي عن استخدام فعلي أو ممكن لسياسة نقدية مستقلة، وعلى الرغم من إن معايير التقارب التي سبق ذكرها التي أقرتها اللجان المختصة تنطبق بشكل كبير على دول المجلس إلا إن هنالك تصريحات من محافظين البنوك حول تخوفهم من عدم إطلاق العملة في موعدها المحدد عام ٢٠١٠. لان الكويت أشارت إلى ارتفاع التضخم لديها مما جعلها تفك عملتها بالدولار وتعود إلى سلة العملات إما بالنسبة للسعودية والإمارات فتعاني من تضخم كبير، وقد أعلنت دول المجلس في ٢٤ حزيران ٢٠٠٨ عن اتجاهها في إعادة النظر في إطلاق العملة الخليجية الموحدة، لان الموعد قريب جداً ومن الصعب تحقيقه بسبب النشاط الاقتصادي غير العادي وارتفاع التضخم أي إن المشكلة التي تعانيها هذه الدول هو التضخم وبمعدلات متباينة وذلك بسبب عوامل من بينها الدولار الذي تتراجع قيمته باستمرار ولكن من بين أهم تلك العوامل التدفق الواسع لرؤوس الأموال والإيرادات النفطية المتزايدة بسبب أسعار النفط المرتفعة، والسياسات النقدية والمالية التوسعية والطبيعة المنفتحة لاقتصاديات دول الخليج مما يشكل كله عوامل ضغوط تضخمية بالغة القوة على اقتصادات تلك الدول وعائقا إمام إطلاق العملة الخليجية في موعدها المحدد في اليوم الأول من عام ٢٠١٠. إلا إن هنالك نقطة مهمة هي إن التكامل النقدي هو مسألة سياسية أكثر مما اقتصادية، لان الدوافع باتجاهها والعقبات في سبيلها، هي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية

الأمر الذي يفرض اختلافا في سياسات تحقيق استقرار أسعار الصرف.

يترتب على عملية إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون العديد من الآثار الايجابية منها إن التعامل بعملة خليجية موحدة يقضي على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحد ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية وبالأخص سوق السندات وكذلك يساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر بها من حيث الحجم والعمق والسيولة، كما إن وجود عملة موحدة يشجع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها وكذلك تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم من جهة أخرى يؤدي إصدار العملة إلى زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج والاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول مجلس التعاون مما يولد اثر ايجابي على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية إضافة إلى ذلك هناك الآثار الايجابية على صعيد السياسة النقدية والمالية والالتزام بمعايير التقارب المالي كنسبة العجز المالية العامة ونسبة الدين العام مما ينعكس ايجابياً على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة وهذه العوامل مساعدة لجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى الدول الأعضاء، كما يمكن أن تساعد على تحقيق نوع من التماثل في النظام النقدي الخليجي وتنظيم عملية عرض النقود الورقية في السوق بهدف ضمان قيمتها وتشجيع البنوك في منطقة الخليج على تطوير ورفع أدائها على أسس مصرفية مما يؤدي إلى ثقة المواطن الخليجي بقوة البنوك الخليجية ومن ثم

معدلها في البحرين لسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حوالي ٦,٣% أما السعودية لنفس الأعوام ٦% أما الإمارات ٢,٣% وعمان ١٤% أما قطر ٢,٣% وهذا له آثار سلبية لزيادة العمال الوافدين والمتمثلة باستنزاف جزء كبير من الأرصدة الأجنبية بواسطة تحويلها إلى الخارج .

بالإضافة هذه الأمور تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من معدلات تضخم من بلد لآخر مما يؤدي إلى أسعار صرف حقيقية فعالة مختلفة حيث وصل في عام ٢٠٠٦ إلى أعلى معدلاته خلال الخمسة عشر عاما السابقة وبلغ ٥,٣% وتجاوز هذه النسبة في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ما قدره ٦,٧% كمتوسط عام وتجاوز ١٠% في دولة الإمارات، أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن تبيانها كما في الجدول الآتي:-

الجدول(٥) : الناتج المحلي الإجمالي ومعدل

التضخم لدول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٦

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم
الإمارات	١٦٤,٨٦٤	٣٣
البحرين	١٩.٩	٣,٥
السعودية	٣٤٩	٢,٢
قطر	٥٢.٧٢٢	١١,٨
الكويت	١١١.٣	٣,١
عمان	٣٥.٧	٣,٤

المصدر : (١) الجامعة العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧

(٢) تقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦، ص ٢١٠

(٣) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، مملكة البحرين ، ٢٠٠٦، ص

إن تباين معدلات التضخم وكذلك معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الخليجية يؤدي إلى اختلاف في أسعار الصرف الحقيقية،

عمان ترغب في الحفاظ على خصوصيتها باعتبار إن العملة رمز للثقافة والهوية والعادات والتقاليد .
٢. التأخر في التطبيق الفعلي للتعريفات الجمركية الموحدة وهو أمر مهم لان التعريفات تساهم في تسهيل حركة البضائع بين دول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية لغرض انتقال السلع التي تعتبر الخطوة الأولى لاستكمال إقامة السوق الخليجية وبالتالي عملة خليجية موحدة وهناك عوائق تعيق تنقل الخليجيين والاستثمارات المحلية التي لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال.^(xxv)

٣. من جهة أخرى فان ضالة حجم التبادل التجاري بين دول المجلس سيقبل من حجم الوفورات الناجمة عن تبني العملة، إلا إن ذلك لن يؤثر على أسعار الصرف، بسبب عدم خضوع التبادل التجاري لأية قيود جديدة، أو قيود الصرف الأجنبي.

يدفع حجم الودائع المحلية واستخدامها في تمويل المشاريع الضخمة في المنطقة.^(xxiii)
إن إصدار عملة خليجية مشتركة سيوفر للدول المشتركة فيها عملة قوية ومستقرة، ومقبولة لانجاز مدفوعاتها النقدية في الأسواق العالمية، ويمكن أن يقيها من التقلبات الدورية والتخفيضات المتكررة في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسة، ويرى عبد المنعم السيد علي إن إصدار العملة في أسواق النقد والمال الرئيسة في العالم، وسيجعل من الدول الخليجية منطقة مالية مستقلة ومستقرة، مما يزيد من قوتها التساومية تجاه العالم الخارجي، ماليا واقتصاديا وتجارياً، تصديراً واستيراداً، كما إن استخدام العملة كوحدة حسابية موحدة سيساعد على تثبيت أسعار الصادرات النفطية بشكل أفضل مما يفعله الدولار حالياً في تحديد أسعار النفط وذلك بسبب التقلبات المتكررة في قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبية.

من جهة أخرى فان الفائدة الأساسية للعملة المشتركة في إزالة تكاليف المعاملات التي تتضمنها أسعار الصرف الثنائية القائمة بين العملات الخليجية، وإزالة ما تبقى من عدم اليقين حول تلك الأسعار ويزيد ذلك من الكفاءة العامة لاقتصادات الدول الأعضاء ويوسع من نطاق تكاملها ، ويطور قطاعاتها غير النفطية ، ويمكن أن يساهم في زيادة حركة التجارة والاستثمار البينيين إلى جانب ما تقدم تبرز عدد من السلبيات والمخاطر التي قد تنطوي على عملية إصدار العملة الخليجية الموحدة منها^{xxiv}

١. إن عملية إصدار عملة جديدة يؤدي إلى إلغاء الكيانات الخليجية باعتبارها خصوصية لكل دولة وجاء تحفظ سلطنة عمان على العملة الموحدة لان

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. إن التكامل النقدي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الدوافع باتجاهها والعقبات في سبيلها، وهي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل نقدي واقتصادي.

٢. تعامل دول المجلس بعملة واحدة سيعزز إيجاد تكتل اقتصادي قوي يساير تماما التطورات الاقتصادية العالمية.

٣. إن قيام الاتحاد النقدي سيؤدي إلى إيجاد سوق مالي خليجي موحد وقوي.

٤. يمثل قيام اتحاد نقدي في مجلس التعاون الخليجي احد العوامل الرئيسية المساعدة للدول الأعضاء في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والاضطرابات المالية العالمية وفي إيجاد دور أقوى وصوت أكثر تأثيراً في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة لدول مجلس التعاون.

٥. ومهما يكن من أمر فإن مقابلة المكاسب والمخاطر تشير إلى أن التكاليف المترتبة على إصدار العملة الخليجية سوف يحقق مكاسب أكبر من المخاطر المحتملة.

التوصيات

١. ينبغي أن تسرع سلطات دول التعاون في تنفيذ توصيات المحافظين المتعلقة بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي وهي التضخم وأسعار الفائدة واحتياجات السلطة النقدية ونسبة العجز السنوي في المالية الحكومية ونسبة الدين العام وإقامة بنك مركزي للاتحاد النقدي.

٢. إنشاء مكتب إحصائي مركزي لدول التعاون لإصدار بيانات اقتصادية آلية تتسم بالشفافية والقدرة والمقارنة لدعم الاتحاد النقدي.

٣. إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي الموحد فيما يتعلق بتحديد الأهداف والأدوات النقدية وإعطاء الصلاحية لصياغة السياسة النقدية والإشراف على أنظمة الدفع.

٤. إيجاد المزيد من التنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتحكم في معدلات التضخم المالي وتنسيق سياسات الائتمان بواسطة توحيد معدلات الفائدة المصرفية والقيام بدراسات التي تحدد الالتزامات التي يتوجب على كل دولة من الدول الأعضاء الوفاء بها كي تتأهل للاتحاد الخليجي ومن هذه التزامات تحديد حد أقصى لمعدل التضخم وتحديد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي .

٥. كون المجلس الاقتصادي الأعلى هو المرجعية في مراجعة جهود التنسيق بين المؤسسات النقدية - فعليه التنسيق مع قطاع المصارف التجارية الخاص بموضوع توحيد السياسات النقدية.

١٣. عبد الله القويز ، التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، مجلة التعاون ، العدد ١٤ ، ١٩٨٩ .

١٤. عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ .

ⁱ عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى - ٢٠٠٨ ، ص ١٤١ .

ⁱⁱ حسين البحارنة ، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج ودوره في تحقيق الوحدة الخليجية ، الأمانة العامة للتعاون ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص ٥ .

ⁱⁱⁱ نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٣١-١٣٢ .

^{iv} فتوح أبو ذهب ، مجلس التعاون ، التأسيس ومراحل التطور ، مجلة شؤون خليجية للدراسات الإستراتيجية ، العدد ٤٦ ، ٢٠٠٦ ، ص ٧-٨ المصدر نفسه .

^{vi} نايف عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

^{vii} فتوح ابو ذهب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦-٧ .

^{viii} عبد الله عبد الكريم ، المحور السياسي ، مجلة شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، العدد ٤٦ ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٤ ix عبد الله القويز ، التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، مجلة التعاون ، العدد ١٤ ، ١٩٨٩ ، ص ٤٠ .

^x عبد الله عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤

^{xi} فتوح أبو ذهب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤

^{xii} عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢

^{xiii} جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة (واخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٣ ، القاهرة ، الأمانة العامة ، ص ١٣٤

^{xiv} مصري الفريديج ، السوق العربية المشتركة ، دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية ، ١٩٦٧-١٩٢٠ ، ترجمة صليب بطرس ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٥ ، ص ٢٧٦

^{xv} عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مصدر سبق ذكره ، الطبعة الاولى ، بيروت ٢٠٠٨ - ص ٩٣-٩٤

^{xvi} عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦

^{xvii} دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلس النقد ، التقرير السنوي ، ٣١ كانون الثاني ، ١٩٧٩ ، ص ٢٣١

المصادر

١. الجامعة العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي وآخرون . ٢٠٠٧ .

٢. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، الأمانة العامة، ٢٠٠٣ .

٣. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، الأسواق المالية النقدية، الوطن العربي، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٤. دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلس النقد، التقرير السنوي، ٣١ \ كانون الثاني \ ١٩٧٩ .

٥. حسين البحارنة، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية، الأمانة العامة في مجلس التعاون ، ٣ ، الرياض ، ١٩٩٤ .

٦. مركز الخليج للأبحاث، الخليج في ٢٠٠٤، ٢٠٠٤ .

٧. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، مملكة البحرين ، ٢٠٠٦ .

٨. الفريديج، مصري، السوق العربية المشتركة، دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية من ١٩٢٠ - ١٩٦٧، ترجمة صليب بطرس، دار المعارف ، ١٩٧٥ .

٩. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

١٠. سلطة دبي المالي العالمي في الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي، ٢٠٠٠ .

١١. سيف سعيد السويدي ، العملة الخليجية الموحدة ، نحو افاق ثقافة جديدة ، جامعة قطر ، بدون سنة على موقع الانترنت ، www.alsowidi@qu.edu.QQ

١٢. عبد الله عبد الكريم ، المحور السكاني ، مجلة شؤون خليجية ، مركز دراسات الاستراتيجية ، العدد ٤٦ ، ٢٠٠٦ .

-
- xviii جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ، الاسواق المالية النقدية في الوطن العربي ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٦٨
- xix عبد المنعم السد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية،مصدر سابق ، ص ١٠٠-١٠١-١٠٢
- xx عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ .
- xxi سيد سعيد السويدي ، العملة الخليجية : نحو افاق ثقافية جديدة ، جامعة قطر ، بدون سنة ، ص ٢ على موقع الانترنت www.alsowaidiqu.eduqa
- xxii عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية الموحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠-١٧٤
- xxiii عبد المنعم السيد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ .
- xxiv المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .
- xxv سيد سعيد السويدي ، العملة الخليجية : نحو افاق ثقافية جديدة ، جامعة قطر ، بدون سنة ، ص ٢ ، على موقع الانترنت www.alsowaidiqu.eduqa